مجلة المنهل ـ المجلد: 08، العدد: 01 (2022 م) ـ ص ص 195 – 220
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

تعقبات العلاّمة الحُريشي على الإمام ابن زكري التلمساني في شرحه لمنظومته " معلم الطلاب ما للأحاديث من الألقاب " ـ جمع ودراسة ـ

Al horaishi trackings on ibn zakri in his commentary of moalim attollab

ط د. عبد الله بن عزوز
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
abotamim8@gmail.com

د. خالـــد ذويبي (*)
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
khaled.douibi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/03/08	2022/04/12	2022/06/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على التعقبات :مفهومها، ونشأتها ،وأهميتها، وفوائدها، والمصطلحات ذات العلاقة بها، وذلك كمدخل للتعقبات التي تضمنها شرح أبي الحسن الحُريشي الفاسي لمنظومة ابن زكري التلمساني في مصطلح الحديث المسماة بـ"معلم الطلاب ما للأحاديث من الألقاب".

وقد تنوعت تعقباته بين استدراك لما يراه فات الناظم، أو تصحيح لما اعتبره خطأ، أو اعتراض عليه وكل ذلك حسب ما أداه إليه اجتهاده، إذ ليس كل تعقب قد أصاب فيه صاحبه.

الكلمات المفتاحية:

تعقبات؛ الحُريشي؛ ابن زكري؛ معلم الطلاب.

Abstract :

This research highlights the Objections or Trackings : Its concept, its rise , importance, its benefits, and related terms , as an introduction to the trackings included in Abi Al-Hassan Al-HORAISHI al Fasi explanation of Ibn Zakri Al-Telmceni's mandhoma"moalim ettolab", His tracking varied from a response to what he saw as the regulator's past, or a correction of what he considered to be a mistake, or an objection to it, all according to what his jurisprudence had done, since not every tracker hit his owner.

Keywords:

trackings; Al-Horaishi; Ibn Zakri; mandhoma"moalim attollab".

(*) المؤلف المراسل.

1ـ مقدمة:

لقد اهتم أهل العلم بمؤلفات من سبقهم، فاستفادوا من العلوم التي فيها، كما كان لهم عناية بها من وجوه شتى، زادتها أهمية ،وتجلت العناية في: الشرح ،والتلخيص، وكذا التعقب بالاستدراك ،وبيان الخطأ، وذلك حسب اجتهادهم فكلام المتعقِب ليس بالضرورة صحيح مقبول، وليس كلام المتعقَب عليه خطأ مردود، والتركيز على التعقبات لا يعني الطعن على من تُعقب عليه، فلا يسلم كتاب من الخطأ والقصور إلا كتاب الله تعالى، وحتى المُتعقِب نفسه لا يسلم من ذلك، لذلك وجدنا من ينقض اعتراضات المتعقبين، ويبين أوهامهم.

وتُعد التعقبات في مختلف العلوم من مظاهر النقاش العلمي، الذي أثرى التخصصات بفوائد لا تجدها في المصنفات التي أُفردت لها، وهذا ما نلمسه بوضوح في التعقبات الحديثية، خاصة وأن علماء الحديث قد تميّزوا بالتجرد في أغلب تعقباتهم عن الهوى والتعصب الذي مس تعقبات غيرهم، فغايتهم تصحيح ما يرونه خطأ، ويكملون ما يرونه قصورا، ويسدون الخلل ،ويرون ذلك من واجب النصيحة.

وفي هذا البحث نبرز نموذج من عناية العلماء بمؤلفات من سبقهم، كما يبرز فيه أيضا التواصل العلمي بين علماء المغرب العربي عبر العصور حيث نجد اهتمام علماء المغرب بمؤلفات علماء الجزائر كما يتجلى ذلك في شرح أبي الحسن الحُريشي الفاسي على منظومة "معلم الطلاب ما للأحاديث من الألقاب "للإمام ابن زكري التلمساني. والناظم والشارح وإن عاشا في عصرين مختلفين إلا أنهما يمثلان ثقافة منطقة واحدة اشترك علماؤها في المرجعية العلمية، مذهبا، ومصادرا، فجمعنا التعقبات من خلال النسخة الخطية الموجودة بجامعة الملك سعود بالرياض، ورتبنا هذه التعقبات حسب موضوعها، مع دراسة موجزة لكل تعقب، ووضعنا تقدمة خاصة بالتعقب من جهة: تعريفه، وأنواعه، وأهميته، كما عرفنا بالإمام ابن زكري رحمه الله، ومنظومته، والعلامة الحُريشي وشرحه على المنظومة.

2ـ أولا: تعريف التعقب وأنواعه وأهميته:

2، 1ـ تعريف التعقب:

أ- التعقب في اللغة:

قال ابن فارس: "الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ. وَتَعَقَّبْتُ مَا صَنَعَ فُلَانٌ، أَيْ تَتَبَّعْتُ أَثَرَهُ" (ابن فارس، 1979، الصفحات 4/77-79).

وقال الزمخشري:" وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته. ولم أجد عن قولك معقّباً أي متفحّصاً يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب " (الزمخشري، 1998، صفحة 667/1).

وقال ابن منظور: "وتَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذا تَدَبَّرْته. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً" (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 619/1).

فالتعقب في اللغة يحمل معان مترابطة ، فهو: التتبع والتفحص، ولا يكون التتبع إلا بالتدبر والنظر المتكرر، لأمر سابق.

فالتعقب يكون لأمر فيه نظر، فإذا تعقبت فلان تتبعت عورته، وبحثت عن عثرته، وتعقب الخبر عند الشك فيه (البركتي، 2003، صفحة 59).

ب- التعقب في الاصطلاح:

لم يُذكر في كتب المتقدمين تعريفا للتعقب رغم ممارستهم لذلك، ولعل المتأمل لهذه الممارسة يقول عن التعقب: هو نظر في كلام الغير من المتقدمين أو المعاصرين وإبداء الرأي فيه، بالاستدراك، وبيان الخطأ والإخلال بالمعلومة والتقصير في ذكرها، أو فيما يتعلق بالمنهج.

ولا يخفى أن لفظ التعقب يحمل معنى النقد عند إطلاقه أو يفهم ذلك من استعماله رغم أن بعض صوره أو أنواعه ليس فيها ذلك، كاستدراك ما فات أو شرح المغلق من الكلام.

فالعلاقة بين المعنى اللغوي ،والتعريف الاصطلاحي واضحة، إذ التعقب يحمل معنى التتبع لاظهار الخلل أو الخطأ.

2، 2ـ الألفاظ المرتبطة بالتعقب:

يعبر عن التعقب بألفاظ كأنها مرادفة له لكنها في الحقيقة ليست كذلك ،فالاستعمال أحيانا يوحي بذلك، فبعضها يُعد جزء من التعقب، أو نوع منه ،مثل التعبير بالنقض، والاعتراض، والانتقاد، والاستدراك،والرد، فهذه الألفاظ ترد بمعنى التعقب أحيانا، ولكن الاستعمال الدقيق للفظ خلاف ذلك فهو أعم، ولا أدل على ذلك من صنيع المحدثين، حيث نجد الإمام الدارقطني رحمه الله يسمي كتابه في انتقاد بعض أحاديث الصحيحين "التتبع"، ويسمي كتابه الذي استدرك فيه عليهما "الإلزامات". وسمى الحاكم النيسابوري كتابه في استدراك ما فات البخاري و مسلم مما كان على شرطهما ولم يخرجاه –حسب اجتهاده– رحمه الله بـ"المستدرك"، وعبّر ابن القطان الفاسي عن تعقباته المتنوعة لكتاب الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخرّاط بـ"بيان الوهم والإيهام"، فهذه العناوين خير مثال على الاستعمال الدقيق لهذه الألفاظ.

وقد يعبّر عن التعقب بالاستدراك، ويفهم ذلك من السياق والمنهج المتبع، فيكون بمعنى تدارك ما فات

وتدارك الخطأ بالصواب. فيشمل الاستدراك بيان التقصير و الوهم.

2، 3ـ **أنواع التعقب**:

إذا كان التعقب تتبع لإظهار الخلل والخطأ، يمكن أن نقول أنه أنواع، من ذلك:

– استدراك ما فات، مما وهم المستدرَك عليه في عدم إيراده، أو تركه عمدا، مما رأى غيره وجوب إضافته، لأن ذلك من الخلل والقصور. و لا يكون الاستدراك دائما صحيحا مقبولا، مسلما به، وإنما العبرة بمضمون الاستدراك، وخير مثال على ذلك موقف أهل العلم من مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين.

– بيان الخطأ، وتصحيحه، وهذا النوع اجتهاد من المتعقِب، قد يصيب فيه أو يخطأ، ومثاله ردّ الحافظ الذهبي على تعقبات ابن القطان الفاسي على عبد الحق الإشبيلي في "بيان الوهم والإيهام".

– شرح المغلق، وبيان الملتبس، فلا يستغنى عن هذا النوع، لذلك وجدنا بعض المؤلفين يعيد النظر في تأليفه، بشرح ما رآه مغلقا، وكثر التأليف في هذا النوع عند أهل العلم.

2، 4ـ **أهمية التعقب**:

التعقب ليس غاية في حد ذاته، أي لا يكون التعقب دون فائدة، فإذا كان الخطأ والنسيان من صفات البشر التي لا يسلم منها أحد مهما بلغت درجته في العلم والمعرفة، فلا يستغرب صدورهما من العقلاء، بل يستغرب الطعن فيمن صدر منه خطأ أو نسيان، وهذا ما عبّر عنه الأئمة، فقال الإمام مالك رحمه الله: "ومن ذا الذي لا يخطئ!" (ابن مفلح، صفحة 145/2).وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: "الذي يبرئ نفسه من الغلط مجنون" (ابن حجر، 1326هـ، صفحة 221/7).

ويقول الحافظ الذهبي:"...إن العالِم مهما علا كعبه وبرَّز في العلم إلا أنه لا يسلم من أخطاء وزلات لا تقدح في علمه ولا تحط من قدره، ولا تنقص منزلته.ومن حمل أخطاء أهل العلم والفضل على هذا السبيل حمدت طريقته، وشكر مسلكه ووفق للصواب" (الذهبي، 1985، صفحة 376/14).

وقد تملّك الإمام الذهبي رحمه الله الغضب الشديد عند إيراد الحافظ العقيلي رحمه الله للإمام علي بن المديني رحمه الله في كتاب الضعفاء، فردّ بقوله:" أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه" (الذهبي، ميزان الاعتدال، 1963، صفحة 140/3).

فإذا كان الخطأ ملازما للبشر مهما بلغت منزلتهم في العلم، فلا بد أن نجد من رأى هذا الخطأ فأشار إليه، وبين الأولى، من باب النصيحة للمؤلف، والقارئ، فواجب النصح من أهم بواعث التعقب، فقد كان أهل العلم يستدركون على بعضهم من باب التناصح، وقد عبر الإمام الذهبي رحمه الله عن صنيع العلماء في ذلك فقال:" وَمَا زَالَ العُلَمَاءُ قَدِيماً وَحَدِيثاً يَرُدُّ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ فِي البَحْثِ، وَفِي التَّوَالِيفِ، وَبمثلِ ذَلِكَ يتفَقَّهُ العَالِمُ، وَتتبرهَنُ لَهُ المشكلاَتُ" (الذهبي، 1985، صفحة 500/12).

وكم لهذه التعقبات من فضلٍ كبير في حل إشكال، أو بيان إغفال وإهمال، أو إيضاح وهم وإيهام. فمن فوائد التعقب كما أشار الذهبي:حصول التفقه للعالم، والبرهنة للمشكلات.

ثم إن التعقب يُعد عملا مكملا لما قام به الأول، فإصلاح خطأ، وإكمال نقص، و سد الخلل، وإزالة لبس تخدم –دون شك– المتعقَب عليه، وتزيد من الفائدة، إضافة إلى اشتهار العمل.

وتظهر فوائد التعقب خاصة في الحديث الشريف وعلومه بما أُلف في ذلك من مصنفات لا يستغني عنها طالب العلم، كبيان خطأ البخاري في تاريخه للخطيب البغدادي، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي، والجوهر النقي على سنن البيهقي لابن التركماني،والصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي، والنكت الظراف على الأطراف، وانتقاض الاعتراض لابن حجر ، والتعقبات على الموضوعات للسيوطي تعقب فيها ابن الجوزي...

ولما كان واجب النصح هو المحرك للتعقب، لم يتردد أهل العلم في القيام بأعبائه،خشية كتم الحق وضياعه، قال العلامة ابن الوزير رحمه الله: "ولو أن العلماء رضي الله عنهم تركوا الذب عن الحق، خوفا من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيرا، وخافوا حقيرا" (ابن الوزير، 1992، صفحة 223/1).

ولكن التعقب إن خرج عن مقصده أو تصدى له من ليس أهلا لذلك، كان وبالا على العلم وأهله، فكم من تعقب حمل الجهل والتعصب أدى إلى الفتن بين أهل العلم وطلبته.قال العلامة طاهر بن صالح الجزائري رحمه الله :" وَكَأن كثيرا مِنْهُم يظنّ أَن الِاعْتِرَاض على أَي وَجه كَانَ يدل على الْعلم والنباهة مَعَ أنه كثيرا مَا يدل على الْجَهْل والبلاهة وَلَا نُرِيد بِمَا ذكرنَا سد بَاب الِاعْتِرَاض على المؤلفين والمؤلفات بل صد الَّذين يتعرضون لذَلِك ببادىء الرَّأْي لَا غير وَإِلَّا فالاعتراض إِذا كَانَ معقولا لَا يُنكر بل قد يُحمد عَلَيْهِ صَاحبه ويشكر" (الجزائري، 1995، صفحة 44/1).

وينبغي لمن يطالع تعقبات العلماء بعضهم على بعض أن يستحضر مقامهم، و لا يجعل تخطأتهم تحط من قدرهم في نفسه.

3- ثانيا: التعريف بالإمام ابن زكري والعلامة الحُريشي:

3، 1ـ التعريف بالإمام ابن زكري[1]:

أ- اسمه ونسبه:

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي المغراوي التلمساني المعروف بابن الحاج وأيضا بابن زكري.

وحول نسبه يُذكر عن بعض أحفاده أنه "يعتبر ابن زكري نفسه من الأشراف" (سعد الله، 2007، صفحة 97/3).

ب- شيوخه:

أخذ عن أئمة عصره مثل: محمد بن مرزوق الحفيد،وقاسم العقباني،وأحمد بن زاغو،ومحمد بن العباس وغيرهم

ج- تلاميذه:

أخذ عنه أئمة منهم:أحمد بن أطاع الله،وزروق،وابن مرزوق حفيد الحفيد (التنبكتي، 2000، الصفحات 129-130).

د- مؤلفاته:

من تصانيفه:مُعْلِم الطُّلاَّبِ ما لِلأحَادِيثِ مِنَ الألقَابِ،ومحصل المقاصد مما به تعتبر العقائد، و بغية الطالب شرح عقيدة ابن الحاجب، وغاية المرام في شرح مقدمة الإمام، ومسائل القضاء والفتيا، وأجوبته وفتاواه المختلفة.

هـ- ثناء العلماء عليه:

قال الإمام السخاوي"...وَكَانَ مِنْهُم شخص يُقَال لَهُ أَحْمد بن زكري لَازمه وَتحقّق بِصُحْبَتِهِ فَهُوَ الْآن الْمشَار إِلَيْهِ فِي تلمسان" (السخاوي، صفحة 182/9).

وقال تلميذه الوادي آشي في ثبته: "قرأت على سيدنا وشيخنا وبركتنا وقدوتنا ومفيدنا ومعظَّمنا ومولانا شيخ الإسلام،وبقية العلماء الأعلام، بركة المغرب، وقبلة المشرق في طلب الإفادة والمغرِّب، الحبر البحر الحافظ

[1]- ينظر في ترجمته: نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي: ص 129،كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج للتنبكتي:ص70،توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين القرافي: ص 40،شجرة النور الزكية لمخلوف:385/1...

اللافظ، الإسوة القدوة، الناقد النافذ، الإمام العلاّمة المحقق المتفنن المشاور، المفتي، الراوية المحدث الجامع بين المعقولات والمنقولات..." (الوادي آشي، 1983، الصفحات 418-419).

وقال أيضا في موضع آخر من ثبته: "والمفتي الْحَافِظ أَبُو الْعَبَّاس بن زكري" (الوادي آشي، 1983، صفحة 415).

وقال بدر الدين القرافي:" من فقهاء تلمسان" (القرافي، 2004، صفحة 40).

وأثنى عليه التنبكتي بقوله:" العالم الحافظ المتفنن الإمام الأصولي الفروعي المفسر الأبرع المؤلف الناظم الناثر" (التنبكتي، 2000، صفحة 84)•وقال في كفاية المحتاج: "عالمها ومفتيها الحافظ المتقن الأصولي الفروعي المفسر ناظم ناثر بارع" (التنبكتي، كفاية المحتاج، 2002، صفحة 70).

وقال صاحب شجرة النور: "عالمها ومفتيها الإمام العالم المتفنن الهمام الفرعي الأصولي النظار الشاعر المفلق" (مخلوف، 2003، صفحة 386/1).

و- وفاته:

توفي في صفر سنة 899هـ وهو قول الونشريسي في الوفيات. ونُقل عن تلميذه أحمد بن أطاع الله أنه توفي سنة 900هـ (التنبكتي، كفاية المحتاج، 2002، صفحة 71).

2،3ـ التعريف بالعلامة الحُريشي[1]:

أ- اسمه وولادته:

هو العلامة علي بن أحمد بن علي بن أحمد الحُريشي الفاسي.

---

[1]- ينظر في ترجمته: عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري (المتوفى: 1195هـ)،تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب.ص:182.محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)،تاج العروس من جواهر القاموس،142/17. محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: 1206هـ)سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر،206/3. محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،342/1-344. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)،الأعلام.259/4-260. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين.12/7-13. إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)،هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين.766/1،عبد العزيز بنعبد الله، معلمة الفقه المالكي، ص146...

قال الزبيدي: "حُرَيْشٌ، كزُبَيْر: قَبِيلَةٌ بالمَغْرِب من البَرْبَر ومِنْهُم الإمَامُ المُعَمَّرُ المُحَدِّثُ أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ ابنِ عَبْدِ اللهِ الخَيّاط الفاسِيّ الحُريشي" (الزبيدي، صفحة 142/17).

و قال عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري :" لم أقف على حقيقة هذه النسبة. وسمعت من بعض الجهال أنه مصحف بالقريشي " (الأنصاري ع.، 1970، صفحة 181).

ولد الحريشي بفاس في حدود سنة اثنين وأربعين وألف (1042هـ) (الحسيني، 1988، صفحة 206/3).

ب- شيوخه:

أخذ الحُريشي العلم عن كبار علماء عصره ،نذكر منهم:

عبد الْقَادِر بن عَليّ الفاسي، وعبد الله بن محمد العياشي، ومُحَمَّد بن أَحْمد الفاسي، وأبي السعود الفاسي، ومحمد بن سليمان الرداني صاحب "صلة الخلف بموصول السلف"، والبرهان الكوراني، واليوسي، والخرشي، والزرقاني وغيرهم.

ج- تلاميذه:

تتلمذ على يده الكثير ممن أصبح من كبار العلماء ،نذكر منهم على سبيل المثال:

أَحْمد بن الْمُبَارك اللمطي السجلماسي المغربي، وعمر بن علي الطحلاوي المالكي الأزهري ،وأبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الفاسي ،والشهاب أحمد بن الحسن المعروف بالورشان الملقب بالمكوّدي، ومُحَمَّد سعيد بن محمد أمين سفر الْمدنِي، ومُحَمّدُ بنُ الطّالبِ بن سودَةَ، ومُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد بنِ مَسْعُودٍ الوَرانيّ، ومحمد بن عبد الله الملقب بالمنور التلمساني، وشمس الدين محمد بن الطيب الفاسي المدني وغيرهم.

د- مؤلفاته:

إرشاد السالك لشرح مقفل موطأ مالك، وشرح منظومة ابن زكري ،و اختصار اللآلئ المصنوعة للسيوطي، وتخريج أحاديث النصيحة الكافية للشيخ زروق،و رسائل وفتاوى، وحاشية على مختصر خليل، وشرح الشمائل المحمدية للترمذي سماه: تحفة الأخيار على شمائل النبي المختار ، والفتح الفياض في شرح شفاء القاضي عياض، و اختصار نفح الطيب للمقري،و فهرسة شيوخه ومروياته ، واختصار الإصابة في الصحابة،سماه: نخبة الإصابة في التعريف بالصحابة ،و اختصار كتاب الأنساب للرشاطي

،والمواهب الربانية على العقيدة النورية وهو شرح على عقيدة علي بن محمد النوري، وأربعون حديثا في صلة الرحم وقطعها، ومختصر كتاب النساء الصحابيات من الإصابة في تراجم الصحابة.

هـ- ثناء العلماء عليه:

كان الحُريشي كثير التصنيف، قد كثر تلاميذه من كل الأمصار، وكثر الثناء عليه من علماء عصره، فقال تلميذه الأنصاري:" شيخنا العلامة الشيخ علي الحُريشي شارح الشفاء والشمائل وغيرها. وكان رجلاً فاضلاً ودرس الموطأ بالمسجد النبوي" (الأنصاري، 1970، صفحة 182).

ووصفه الزبيدي بـ: "الإمَامُ المُعَمَّرُ المُحَدِّثُ" (الزبيدي، صفحة 142/17).

وقال الحسيني:" الولي الصالح الكامل شيخ الشيوخ صاحب القدم والرسوخ... وكان شيخاً فاضلاً زاهداً عابداً محدثاً عالي الإسناد " (الحسيني، 1988، صفحة 206/3).

وقد نقل الكتاني نبذا من ثناء أهل العلم عليه، قال:" وجدته محلى في " فتح البصير " لتلميذه الحافظ العراقي بـ " شيخنا الكبير العالم الواعية المحدث الراوية "،ووجدته محلى بخطه أيضاً بـ " شيخنا سيدنا وسندنا وقدوتنا إلى ربنا العالم العلامة المشارك الفهامة المحدث الراوية... وحلاه أيضاً تلميذه الشيخ جسّوس في إجازته لصاحب النشر بـ " إمام وقته في علم الحديث " (الكتاني ع.، 1982، الصفحات 342/1-344).

وقال مخلوف في شجرة النور: "الإمام العارف بالله خاتمة المحققين والعلماء العاملين المسند المحدث الرحال العمدة المفضال" (مخلوف، 2003، صفحة 486/1).

و- وفاته:

وكانت وفاته بالمدينة المنورة في غرة جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف رحمه الله تعالى (الحسيني، 1988، صفحة 206/3).

وقال الأنصاري في "تحفة المحبين":" درّس الموطأ بالمسجد النبوي، وحضرنا درسه. وله شرح عظيم عليه وتوفي قبل إتمامه. وأتمه والدنا سنة 1142" (الأنصاري، 1970، صفحة 182).

وفي " طبقات " ابن عجيبة أنه مات سنة 1144هـ (الكتاني ع.، 1982، الصفحات 342/1-344)،وقيل عام 1145 هـ (البغدادي، صفحة 766/1).

وأغرب مخلوف في شجرة النور فجعل وفاته بعد سنة 1120 هـ (مخلوف، 2003، صفحة 486/1).

4ـ ثالثا: التعريف بمنظومة ابن زكري وشرح الحُريشي:

4، 1ـ التعريف بمنظومة ابن زكري:

– **سمى** الإمام ابن زكري منظومته تسمية مسجوعة على عادة المصنفين في ذلك الوقت، وعلى عادته في مصنفاته الأخرى، قال في مقدمة النظم:

سَمَّيْتُـهُ بِمُعْلِمِ الْطُّـلاَبِ * مَا لِلأَحَادِيـثِ مِنَ الأَلْقَـابِ**

وقد صرح ابن زكري في مقدمة منظومته الأسباب التي دفعته إلى تأليفها فقال:

أَرَدْتُ نَظْمَ لَقَبِ الْحَدِيثِ * بِشَرْحِـهِ لِلْكَهْـلِ وَالْحَدِيـثِ**

حدّد المؤلف تاريخ الفراغ من تأليف هذه المنظومة، فقد قال في خاتمة المنظومة:

قَـدْ تَمَّ نَظْمًا وَبِنَهْجٍ مُخْتَصَرْ * فِي رَجْزٍ وَبِسَرِيـعٍ يُعْتَبَرْ**

فِي سَادِسِ الأَعْوَامِ وَالتِّسْعِينَا * بَعْـدَ ثَمَـانِمِائَـةٍ سِنِيـنَا**

– **ومحتويات منظومته وعدد أبياتها:**

لم يحدد المؤلف المنهج الذي اتبعه في هذا النظم، إلا بإشارة وجيزة حين قال:

يَنْحَصِرُ المَقْصُودُ فِي مُقَدِّمَـةْ * وَبَعْدَهَا أَذْكُرُ فَصْلاً تَرْجَمَـةْ**

– **محتويات منظومته:**

بدأها بمقدمة، ثم تعرض لتعريف علم الحديث والسنة، وبيّن أقسام الحديث، ثم تعرض لتعريفات ألقاب الحديث ومصطلحاته وما يتعلق بذلك، مما يناسب النظم ومقصوده، وانتهى به المطاف إلى خاتمة ذكر فيها تاريخ إتمام المنظومة، وعدد أبياتها، وختم كما بدأ، بحمد الله والصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه ومن تبعهم من المؤمنين.

وأشار النّاظم إلى عدد أبيات المنظومة بقوله:

أبياتـه عددها قـــد اكتمل * بنقط قاف وبعين فاعتدل.**

وهي بحساب الجمل: فالقاف الذي يساوي (70)، والعين الذي يساوي (100)، فعددها سبعين ومائة (170) بيت.

-شروحاتها:

ليس لهذه المنظومة إلاّ شرحا واحدا فيما أعلم وهو: شرح معلّم الطّلاّب ما للأحاديث من الألقاب للعلامة أبي الحسن علي بن أحمد الحُريشي (1143 هـ).

4، 2ـ التعريف بشرح الحُريشي على المنظومة:

لم يسم العلامة الحُريشي شرحه على منظومة ابن زكري، تسمية مسجوعة على عادة المصنفين في ذلك الوقت، وعلى عادة تآليفه، كما هو الحال في شرحه للشفا، والموطأ، والإصابة...فكلها شروح بتسمية مسجوعة كما مرّ في ذكر تآليفه، وفي شرحه هذا اكتفى بالقول في خطبة الكتاب: "...أن أضع على منظومة الألقاب..." (الحريشي، صفحة ق122/أ)، فهو شرح على هذه المنظومة، وكذا سماها المترجمون له.

وقد صرح الحُريشي في مقدمة شرحه الأسباب التي دفعته إلى تأليفه فقال: "قد التمس مني بعض الطّلبة المريدين المعتنين بعلم الشّريعة و الدّين، أن أضع على منظومة: "الألقاب"، للفقيه الأجل أبي العبّاس أحمد بن زكري التلمساني، تعليقا نافعا خاليا عن الحشو والإطناب..." (الحريشي، صفحة ق122/أ).

وحدّد المؤلف تاريخ البدء والفراغ من تأليف هذا الكتاب، فقال في خاتمته: "وقد ابتدئ واختتم في رمضان من عام سبع وتسعين بعد مضي الألف من السنين..." (الحريشي، صفحة ق174/ب).

منهجه في الشرح:

– بدأ العلامة الحُريشي شرحه بمقدمة أثنى فيها على نعم الله وآلائه عليه وثنى بالصلاة على رسولهﷺ، ثم ذكر منهجه في كتابه إجمالا قائلا: "قد التمس مني بعض الطّلبة المريدين المعتنين بعلم الشّريعة و الدّين، أن أضع على منظومة الألقاب للفقيه الأجل أبي العبّاس أحمد بن زكري التلمساني، تعليقا نافعا خاليا عن الحشو والإطناب عاريا عن التعقيد والإغراب سالكا فيه نهج الرّشد والصّواب..." (الحريشي، صفحة ق122/أ) .

– يبدأ الشرح أحياناً بتحليل الألفاظ وبيان أصولها اللغوية واشتقاقها، وما فيها من قضايا نحوية ويطيل في ذلك، فقد أخذت هذه المباحث حيزًا كبيرًا في الكتاب، ثم يذكر معناها الاصطلاحي مع إيراد الأمثلة لذلك.

– ونجد الشارح يفصل في الأمر في موضعه ، وأحيانا يحيل على موضع أخر في الكتاب، وقد وقع له بسبب ذلك بعض التكرار.

– ونجده أحيانا كأنه يحاول استيعاب الأقوال في المسألة، و أحيانا يعتمد الإيجاز والاختصار.

– ويلاحظ على الشرح كثرة النقل عن عالم وثان وثالث باسمه أو اسم كتابه، وأكثر من النقل عن الحافظ ابن حجر ،وشيخ الإسلام زكرياء الأنصاري،تارة يعزو إليهما وتارة أخرى لا يعزو، وتارة يسوق لفظهما، وتارة أخرى يتصرف في اللفظ.

– و رغم كثرة النقل في الكتاب إلا أننا نجد المؤلف يبدي رأيه أحيانا بقوله: "قلت" ، ولعل سكوته عند نقل أقوال العلماء يفيد تبنيه لذلك الرأي.

– ونجده أحيانا يعرض الأقوال الواردة في المسألة، ويشرحها، ثم يرجح، مثل الاختلاف في تعريف الشاذ والفرق بينه وبين المنكر .

5ـ رابعا: تعقبات الحُريشي على ابن زكري:

تنوعت تعقبات الحريشي على ابن زكري حيث نجد الاستدراك على عبارات الناظم، وإكمال ما يراه من نقص تدعو الحاجة إليه، وأحيانا بما يضيفه من شروط ومحترزات، وتتمات، إضافة إلى مناقشة بعض المسائل والرد على الناظم.

وتُعد تعقبات الحريشي على ابن زكري قليلة، بالنظر إلى حجم الشرح، فموافقته للناظم في أكثر ما قال.

وقد صرح الشارح بترجيح ما ذهب إليه الناظم، لكن ذلك نادر، كقوله:" والراجح ما سلكه الناظم" (الحريشي، صفحة ق141/ب).

وفيما يلي التعقبات التي أوردها الحريشي على منظومة ابن زكري مرتبة على موضوعات المنظومة:

6ـ خامسا: خطبة النظم:

قال ابن زكري:

يقول بعد الحمد ثم الشكر * عبد الإله أحمد بن زكري**

قال الحُريشي:" وقدّم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه كما قاله سعد الدّين في مطوّله، أي: لأنّ اسم الجلالة أهم بحسب ذاته والحمد أهم باعتبار المقام " (الحريشي، صفحة ق125/ب).

تعقب الحريشي في كلامه ابن زكري بأن الأولى تقديم ذكر الله، وكلام الحريشي فيه رد على ما تعقب به، لاقتضاء المقام، ولأن الحمد ذكر.

قال ابن زكري:

ينحصر المقصود في مقدمة * وبعدها أذكر فصلا ترجمه**

على الذي أردت في ذا الوضع * وقبله ما ينبغي في الصنع**

قال الحريشي:"على الذي": متعلّق بترجمة والأولى التّعبير بعن، "أردت في ذا الوضع" (الحريشي، صفحة ق124/ب) .

وأهل اللغة يقولون أن "على" و"عن" يتبادلان الموضع على التضمين، فقد تستعمل" على" بمعنى "عن" كما تستعمل "عن" بمعنى "على"، قال ابن مالك:

على للاستعلا، ومعنى "في" و"عن" * بعن تجاوزًا عنى من قد فطن**

وقد تجـي موضع "بعد" و"عـلى" * كما "على" موضع "من" قد جعلا**

قال الأشموني:" "على للاستعلا ومعنى في وعن" أي: تجيء "على" الحرفية لمعان عشرة ذكر منها ثلاثة: الأول: الاستعلاء، وهو الأصل فيها، ويكون حقيقة ومجازًا، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. والثاني: الظرفية كـ"في"، نحو: ﴿على حين غفلة﴾. الثالث: المجاوزة كـ"عن"" (الأشموني، 1998، صفحة 90/2). والشارح رحمه الله لم يبيّن وجها للأولى الذي ذكر، ولعل الصواب ما في النظم.

ـ العزيز:

قال ابن زكري:

إن زيد في رسم العزيز واحد *** روى إلى ثلاثة لا زائد
فهو العزيز قاله ابن منده *** في حاصل له يرى كزبدة
ينظر في الرواة للإمام *** الناقلين عنه باهتمام
إن ينفرد منهم بما رواه *** عدل وكان عنه ما وعاه
فهو الغريب إن رواه زائد *** إلى ثلاثة عزيز وافد
إن زاد فهو الخبر المشهور *** تقسيمه مقرر مذكور

قال الحريشي: " "تقسيمه مقرَّرٌ مذكورُ": ولا يخفى ما في هذه الأبيات من كثرة التّكرار" (الحريشي، صفحة ق152/أ).

قد وقع تكرار في الأبيات كما قال الحريشي، ولكن ليس كثرة التكرار، فذكر ابن زكري حدّ العزيز مرتين بأنه ما رواه اثنين أو ثلاثة، في أول الكلام نقله عن ابن منده، وفي الثاني ذكر الحدّ كما نقل عنه.

وكان على الحريشي أن يتعقب الناظم في الحدّ لأن العزيز عند أكثر أهل العلم هو ما رواه اثنان، أما ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر فهو المشهور عندهم.

وقد ورد في المنظومة البيقونية ما يوافق ما ذهب إليه ابن زكري ، حيث قال الناظم:

عزيز مروي اثنين أو ثلاثه * مشهور مروي فوق ما ثلاثه**

ـ تعريف علم الحديث:

قال ابن زكري:

وما به يعرف حال السند * والمتن قل علم الحديث تهتد**

قال الحُريشي: " وما احتوت عليه هذه الترجمة هو المعنيُّ بالمقدّمة ، وهي مشتملة على بعض مسائل الفنّ ولم يذكر فيها موضوع الحديث، ولا فائدته، ولا غايته، ولا مسائله " (الحريشي، صفحة ق127/ب).

تعقب الحريشي ابن زكري بأنه اكتفى في المقدمة بذكر حدّ الفن، دون باقي مبادئه والتي سماها المسائل ،فأشار إلى أنه أغفل ذكر الموضوع، والفائدة، والغاية، والمسائل، وهو كما قال إضافة إلى باقي المبادئ التي أشار إليها الناظم في قوله:

إن مبـــادئ كـــل علم عشـرة * الحدّ والموضـــوع ثم الثمـــرة**
ونـــسبته وفضـــله والواضـــع * والاسم والاستمداد حكـم الشارع**

مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا**

وابن زكري أورد تعريف عِلْمُ الْحَدِيثِ،ولم يخرج فيه عن تعريف أهل العلم، فهو عندهم : عِلْمٌ بِقَوَانِينَ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ، قال الحافظ ابن حجر: "وأولى التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي" (ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 225/1).

ولم يذكر ابن زكري باقي المبادئ، والسبب في ذلك الإيجاز الذي سلكه في النظم الذي بلغ 170 بيتا فقط ،فجعله هذا المسلك يعرض عن ذكر ما قاله الشارح الحُريشي، لأن ذكر ذلك سيزيد في النظم دون شك.

والحافظ العراقي رغم طول منظومته، حيث بلغ عدد أبياتها 1002 بيتا لم يذكر ذلك بل لم يذكر حدّ علم الحديث.

واقتصر السيوطي في ألفيته على تعريف علم الحديث، والغاية منه فقط، فقال:

عِلمُ الحديثِ: ذُو قوانِينْ تُحَدْ * يُدْرَى بِها أَحْوَالْ مَتْنٍ وَسَنَدْ**

فَذَانِكَ الموضوعُ، والمقصودُ * أَنْ يُعرَفَ المقبُولُ والمَردُودُ**

ثم إن الحُريشي تكلم هنا عن الحديث وليس علم الحديث،وهذا وهم بيّن إلا أن يكون قد وقع سقط.

ـ عدد ألقاب الحديث:

قال ابن زكري:

وللحديث ألقاب جرت * واستعملت في فنه واعتبرت**

ولثلاثين انتهت ألقابه * على الذي شهـره أصحابه**

قال الحُريشي:" ...وإلاّ فقد أنهيت إلى تسع وثلاثين، وهو ما سلكه في الهداية فزاد المتواتر " (الحريشي، صفحة ق137/أ).

تعقب الحريشي ابن زكري في جعله ألقاب الحديث ثلاثين فقط، بأن غيره أوصلها تسع وثلاثين، مستدلا بما سلك ابن الجزري رحمه الله في منظومته "الهداية في علم الرواية"،والصحيح أن عدد الألقاب التي ذكرها ابن الجزري تسع وعشرين، وباقي ما ذكره هي من علوم الحديث ،كزيادة الثقات، والسابق واللاحق، والمزيد في متصل الأسانيد وغيرها .فعلوم الحديث أكثر مما ذكره الحريشي، فغيره قد صرح

بأكثر من ذلك حيث نقل السيوطي عن الحازمي :"عِلْمُ الْحَدِيثِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ تَبْلُغُ مِائَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ لَوْ أَنْفَقَ الطَّالِبُ فِيهِ عُمُرَهُ لَمَا أَدْرَكَ نِهَايَتَهُ" (السيوطي، الصفحات 1/45-46).

وجعل الحاكم عدد الأنواع في كتابه "معرفة علوم الحديث" اثني وخمسين نوعا، حيث استدرك الكثير مما لم يذكره الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل"، الذي يعدّ أول ما أفرد في علوم الحديث ،وكلاهما لم يستوعب، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنْهَا خَمْسَةً وَسِتِّينَ، وقال:"...وَذَلِكَ آخِرُهَا، وَلَيْسَ بِآخِرِ الْمُمْكِنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِيعِ إِلَى مَا لَا يُحْصَى، إِذْ لَا تُحْصَى أَحْوَالُ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَصِفَاتُهُمْ، وَلَا أَحْوَالُ مُتُونِ الْحَدِيثِ وَصِفَاتُهَا، وَمَا مِنْ حَالَةٍ مِنْهَا وَلَا صِفَةٍ إِلَّا وَهِيَ بِصَدَدِ أَنْ تُفْرَدَ بِالذِّكْرِ وَأَهْلِهَا، فَإِذَا هِيَ نَوْعٌ عَلَى حِيَالِهِ" (ابن الصلاح، 1986، صفحة 11).

وقد تبعه الإمام النووي في "التقريب". وَاسْتَدْرَكَ الْبُلْقِينِيُّ فِي مَحَاسِنِ الِاصْطِلَاحِ خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ. وبلغ بها السيوطي في "تدريب الراوي" ثلاثا وتسعين نوعا.

ـ أصح الأسانيد:

قال ابن زكري:

والحكم بالصحة فيما يظهر * والقطع لم يعن فلا يعتبر**

حكم على السند بالإطلاق * بأنه أصح في الآفاق**

وعيّن الجعفي قال مالك * عن نافع عن ما رواه الناسك**

رواية الزهري عند أحمـ * ـد عن سالم عن أبيه الأمجد**

قال الحُريشي:" وفي قولِ المصنّفِ ما رواه تجوّزٌ لأنّ ما رواه متن لا سند، فكان حقّه أن يعبّر كغيره: أصحّ الأسانيد " (الحريشي، صفحة ق129/ب).

وهذا الاعتراض نقله الشارح عن زكريا الأنصاري الذي اعترض به على الحافظ العراقي في شرحه للألفية (الأنصاري ز.، 2002، صفحة 1/100).

وهذا الاعتراض لا يسلم فيه للحريشي لأن ابن زكري رحمه الله قد عبر بأصح الأسانيد كما هو واضح من قوله:

حكم على السند بالإطلاق * بأنه أصح في الآفاق**

ـ نظم أول من صنف في الصحيح:

قال ابن زكري:

أول ما ألّف في الصحيح * وهو أصح الكتب في الرجيح**

ما للبخاري وبعده الذي * صنف مسلم على ذا فاحتـذي**

قال الحُريشي: "وبيت الألفية أحسن من هذا، وهو:

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحِيْحِ * مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيْحِ** " (الحريشي، صفحة ق132/أ).

في هذا التعقب يفاضل الحريشي بين نظم ابن زكري والعراقي، فجعل بيت ألفية العراقي أفضل من بيت منظومة معلم الطلاب في هذا الموضوع، ولم يبيّن الحريشي وجه تفضليه.

والذي بدا لي في استحسان بيت الحريشي بيت الألفية على بيت ابن زكري أمران:أما الأول: فبناء بيت الألفية على الأصل وهو البخاري وبيت ابن زكري بني على الفرع وهو الكتاب وهو متكأ لا يقوى. وأما الثاني: وهو الأظهر من حيث استيعاب المعنى والجري على الأصل العربي في البيان وهو الايجاز؛ لقد استوعب بيت الألفية المراد في بيت واحد أما بيت ابن زكري فتوزعه بيتان وهو ما يشين في البلاغة.

ـ الحديث الحسن:

قال ابن زكري:

ما علم المخـرج فـيه واشتهر * رجالـــه فحسـنه قد استـقر**

حمد بهذا حـــــده أو ما سلم * من الشذوذ وانفراد قد علم**

للترمـــذي ذا بشـرط يعلـــم * بكـــذب راويـــه لا يتـــــهم**

لابن الصلاح فيه تقسيم حسن * ألحق بالصحيح ما هو حسن**

في الاحتجاج ولهذا قـد نقـل * أنه نـــــوع من صحيح فقبل**

قال الحُريشي:" ترك النّاظم قولا ثالثا للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي وهو: أنّ الحسن ما به ضَعْفٌ قريب مُحْتَمَلٌ، فالحسن لذاته ضعيف بالنّسبة إلى الصّحيح، والحسن لغيره ضعيف أصالة وإنّما طرأ عليه الحُسنُ بما عضّده فاحتمل الضّعف لوجود العاضد " (الحريشي، صفحة ق135/ب).

استدرك الحريشي على ابن زكري قولا آخر في حدّ الحديث الحسن، وهو استدرك متجه، و في محله.

قال ابن الجوزي:" مَا فِيهِ ضعف قريب مُحْتَمل وَهَذَا هُوَ الْحسن وَيصْلح الْبناء عَلَيْهِ وَالْعَمَل بِهِ " (ابن الجوزي، 1966، صفحة 35/1).

وقد أشار ابْنُ الصَّلَاحِ إلى رأي ابن الجوزي دون أن يسميه، فبَعْدَ كَلَامِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ حَدَّ الْحَسَنَ، بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ شَاذًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُ ذَلِكَ، وَأَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ: هُوَ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ وَيُعْمَلُ بِهِ، وَقَالَ: كُلُّ هَذَا مُبْهَمٌ لَا يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ مَا يَفْصِلُ الْحَسَنَ مِنَ الصَّحِيحِ (ابن الصلاح، 1986، صفحة 30).

قال السيوطي:" وَمَا حَكَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَرَادَ بِهِ ابْنَ الْجَوْزِيِّ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ وَفِي الْمَوْضُوعَاتِ" (السيوطي، صفحة 170/1).

ـ تعريف المسند:

قال ابن زكري:

ومسند الحديث ما قــد اتصل * من مبــدإ لغاية بـــذا حصل**

وأكثــر استــعماله فيمــا يرد * عــن النبي للخطيــب ذا وجــد**

والنمري قال هــو ما رفــع * إلى الرسول باتصــال أو قطـع**

بالرفع والوصل معا فيه قضى * حاكمهم فاعلم وحقق ما اقتضى**

وهــو المرفــوع شيء واحــد * لــدى جــماعــة فذاك زائــد**

قال الحُريشي : " ونصّ الخطيب : المسند ما وصل إسناده من راويه إلى منتهاه ولو مع وقف على صحابي أو غيره، وعليه فالمسند والمتّصل يطلقان على المرفوع والموقوف " (الحريشي، صفحة ق/138/ب).

استدرك الحريشي على ابن زكري أن الخطيب يطلق المسند بمعنى المتصل، فهو يستعمل في المرفوع والموقوف. وهذا الذي ذكره الحريشي يفهم من كلام ابن زكري أيضا، فهناك إضافة دقيقة ذكرها عن الخطيب وهي أن المسند أكثر ما يستعمل في المرفوع.

ونقل السيوطي عن الحاكم وغيره أن المسند: لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ، وَالْمُرْسَلِ، وَالْمُعْضَلِ، وَالْمُدَلَّسِ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنْ كَلَامِ الْخَطِيبِ، وَبِهِ جَزَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي " النُّخْبَةِ " فَيَكُونُ أَخَصَّ مِنَ الْمَرْفُوعِ. (السيوطي، صفحة 200/1).

ـ حكم الحديث المعنعن:

قال ابن زكري:

وحكمـــه الذي عـليه العمــل * أنـــه موصــول عليه يحمل**

بشرط كون الراوي فيه قد سلم * من دلسة له اجتماع قد علم**

بمــن روى عنـــه وقيل قيــده * إثبات نقــل عنه ذاك قصده**

وبعضـهم قــيده بالطــول * لمسلم رد لـــذا المقـــول**

فيرى الاجتماع فـــي الزمان * يكفي وقد خطئ في ذا الشان**

قال الحُريشي:" ويقدح في الإجماع حكاية الحارث المحاسبي وهو من أئمّة الحديث الخلاف فيه، اللهمّ إلاّ أن يقال: أنّ الإجماع راجع إلى ما استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف السّابق" (الحريشي، صفحة ق142/أ).

لم يذكر ابن زكري الإجماع،بل نقل الاختلاف الواقع في المعنن، بل حكى عليه الإجماع الحاكم (الحاكم النيسابوري، 1977، صفحة 34)، وأبو عمر بن عبد البرّ (ابن عبد البر، 1387هـ، صفحة 12/1)،وأبو عمرو الدّاني (الداني، 2006، صفحة 24) والذي أشار إلى الإجماع الحافظ العراقي في ألفيته حيث قال:

وَصَحَّحُوا وَصْلَ مُعَنْعَنٍ سَلِمْ * مِنْ دُلْسَةٍ رَاوِيهِ وَاللِّقَا عُلِمْ**

وَبَعْضُـهُمْ حَكَى بِــذَا إِجْمَاعَا * وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرِطِ اجْتِمَاعَا**

وكلام الحارث المحاسبي نقله السخاوي فقال:" وَيَخْدِشُ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ قَوْلُ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ – وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ – مَا حَاصِلُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَدِيثُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: أَوَّلُهَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ كُلُّ عَدْلٍ فِي الْإِسْنَادِ: حَدَّثَنِي أَوْ سَمِعْتُ، إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ لَمْ يَقُولُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فَلَا، لِمَا عُرِفَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ بِالْعَنْعَنَةِ فِيمَا لَمْ يَسْمَعُوهُ" (السخاوي، فتح المغيث، 2003، صفحة 204/1).

فترى أن الحُريشي نقل كلام السخاوي دون الإشارة إلى ذلك، وكلام السخاوي متعلق بألفية العراقي الذي أشار إلى الإجماع كما سبق. فتعقب الحُريشي هنا منتقض دون شك.

ـ أنواع الضعيف

قال ابن زكري:

رسم الضعيف هو ما لم يتصف * بصفة القسمين وهو يختلف**

فتســـعة وأربعيـــن نـــوعا * أحصى له السبتي فيما أوعى**

قال الحُريشي :" قال شيخ الإسلام زكريّاء : ولم أر له وجها (الأنصاري ز.، 2002، صفحة 171/1)، وذكر ابن الملقّن أنّ أنواعه تزيد على المائتين، وفيه قال ابن الملقن: أنواع علم الحديث: وأنواعه زائدة على الثمانين" (الحريشي، صفحة ق136/ب).

فالعلامة الحُريشي أراد أن يصحح حصر أنواع الضعيف في هذا العدد فقط.ونقله لكلام شيخ الإسلام زكريا الموافق لكلام ابن زكري وهو كلام ابن حبان تضمن هذا النقل اعتراضا وهو أنه لم ير لذلك وجها بتحديد هذا العدد، رغم أن أهل العلم قد بيّنوا ذلك عند ذكر أنواع الضعيف، وهو أن ذلك يرجع إلى تنوع انتفاء شروط الصحة الخمسة، والاحتجاج الستة، وهي: عدالة الراوي، وضبطه، واتصال السند، والخلو من الشذوذ، والخلو من العلة، ووجود العاضد عن الحاجة إليه، وقد أشار ابن زكري في البيت الأول إلى تعريف الضعيف، بأنه: ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن، أي الشروط الخمسة، أو الشروط الستة، فما انتفت فيه عدالة الراوي نوع، وما انتفى فيه الاتصال نوع وهكذا باقي الشروط، ثم ما انتفى فيه شرطان، وهو أنواع أيضا، كأن يكون الأول والثاني، أو الأول والثالث، والأول والرابع، والأول والخامس، أو الثاني و الثالث، والثالث والرابع ونحوه، وقد ينتفي في الرواية شروطا ثلاثة وهي أنواع أيضا، كالأول والثاني والثالث، أو الأول والثاني والرابع ونحوه، وقد ينتفي أربعة شروط وهي أنواع مثل ما سبق، أو شروطا خمسة، أو شروطا ستة، وبهذه الطريقة وصل حساب الأنواع إلى تسع وأربعين نوعا. ولكن الصحيح أن حساب أنواع الضعيف على هذه الطريقة يكون ثلاث وستون نوعا.

فالناظم رحمه الله لم يخطأ فيما أورده ،فقد نقل عن ابن حبان البستي رحمه الله ما نقله غيره .

قال الزركشي:" وَأَطْنَبَ أَبُو حَاتِم البستي فِي تقسيمه أَي فِي أول كِتَابه الضُّعَفَاء" (الزركشي، 1998، صفحة 391/1) .

وتعقبه الحافظ ابن حجر: أقول: لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك. وتجاسر بعض من عاصرناه فقال: هو في أول كتابه في الضعفاء ولم يصب ذلك، فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم أنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسما لا تسعة و أربعين، والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته والله الموفق (ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 492/1).

ونقل البقاعي عن ابن حجر أن هذا التقسيم تعب ليس من وراءه أرب (البقاعي، 2008، صفحة 311/1).

وصور الضعيف هذه بعضها له لقب كالمضطرب، والشاذ، والمنكر، والمرسل، والمعلق، والمنقطع، والمعضل ونحو ذلك، والكثير من الصور ليس لها لقب خاص.

وأما ما نقله الحُريشي عن ابن الملقن فعبارة ابن الملقن خلاف ذلك، حيث قال:" وأنواعه زائدة على الثمانين" (ابن الملقن، 1988، صفحة 14) يقصد علوم الحديث وليس الضعيف. وقال في المقنع:" وَهِي كَثِيرَة وَأَطْنَبَ أَبُو حَاتِم ابْن حبَان فَبلغ أقسامه خمسين إِلَّا وَاحِد" (ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، 1413هـ، صفحة 103/1).أي مثل ما نقل ابن زكري عنه.

ـ مثال الحديث الشاذ:

قال ابن زكري:

نحو كلوا البلح جا بالتمر * يغتم إبليس بطول العمر**

قال الحُريشي:" وهذا الحديث إنما مثّل به أهل الفن كصاحب الألفية، والهداية للمنكر لا الشاذ " (الحريشي، صفحة ق145/ب).

ما ذكره الحريشي صحيح، فالحديث المذكور منكر، فقد تفرد به من لا يحتمل تفرده، وهو أبو زكير، وقد ساق الحديث في مثال للمنكر كل من العراقي، وابن الجزري كما قال الشارح.

قال الحافظ العراقي في الألفية:

نَحْوَ "كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ" الخَبَرْ ***وَمَالِكٍ سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَرْ

وقال ابن الجزري في الهداية:

وَالْمُنكر الْفَرد لبَعض وَالأَصَح * تَفْصِيله فَهُوَ بذي الإتقان صَحَّ**

كمـالك في عمـــر وَعـــمر* وكحـــــديث بلـــــح بِتَمْـــر**

لكن السخاوي لما تكلم عن الحديث في الغاية شرح الهداية ذكر أن صاحب الهداية يرى عدم التفريق بين الشاذ والمنكر ،وهذا خلافا لما قاله عنه الحريشي، و لفظ ابن الجزري في الهداية صريح في التمثيل للمنكر بهذا الحديث.

قال السخاوي:" إِذا عرف هَذَا فَلَيْسَ في كَلَام النَّاظِم تبعا لِابْنِ الصّلاح ومختصراته مَا يفصل الشاذ من الْمُنكر" (السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، 2001، الصفحات 198-199).

وهذا الذي ذكره السخاوي معروف في صنيع الأئمة من المتقدمين، حيث يختلف حكمهم على الحديث الواحد، فأبو داود يحكم عليه بكونه منكرا، ويحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أي أنه شاذ.

ولكن المتأخرين فرّقوا بين الشاذ والمنكر ،فقد تعقب الحافظ ابن حجر ابن الصلاح في عدم التفرقة بينهما، ووضع قيدين لإطلاق المنكر، وهما: ضعف الراوي، ومخالفة ثقة أو صدوق أو أكثر. قال في الفرق بينهما:" مخالفة الثقة لا توجب النكارة، وإنما توجب عندنا الشذوذ" (ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 676/2).

عند النظر في تعريف المنكر والشاذ عند من يفرق بينهما نلاحظ أنهما يجتمعان في أن كلاهما مردود، وكلاهما ناتج عن المخالفة، لكن يختلفان في أن راوي المنكر ضعيف، وراوي الشاذ ثقة. قال الحافظ ابن حجر:" أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُموماً وخُصوصاً مِن وَجْهٍ؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعاً في اشْتِراطِ المُخالفَةِ، وافْتراقاً في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ ثقةٌ أو صدوقٌ، والمُنْكَرَ رَاويهِ ضعيفٌ. وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما" (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، 2000، صفحة 73).

ـ التأليف في التصحيف:

قال ابن زكري:

والدار قطني لمثل ذا احتفل * صنّف فيه وضعه الذي كمل**

قال الحُريشي:" وكذا صنّف فيه أبو أحمد العسكري وابن الجوزي في آخرين " (الحريشي، صفحة ق159/أ).

استدرك الحريشي على ابن زكري ما فاته من تصانيف في التصحيف، حيث ذكر مصنفا لأبي أحمد العسكري، وهو كما قال ،فلأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري(المتوفى: 382هـ):" تصحيفات المحدثين"، وله "أخبار المصحفين"، وله أيضا: "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف".

أما ما ذكره الحريشي من أن ابن الجوزي قد صنّف في التصحيف، فلعله تبع فيه غيره كالحافظ السخاوي الذي قال:" وَكَذَا صَنَّفَ فِيهِ الْخَطَّابِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ" (السخاوي، فتح المغيث، 2003، صفحة 57/4).

فرغم كثرة تصانيف الإمام ابن الجوزي رحمه الله فإن من ترجم له وذكر تصانيفه لم يذكر له كتابا في التصحيف والتحريف، وذكروا له كتاب " غريب الحديث" ،وهو كتاب معروف مطبوع.

وقد صنّف في التصحيف أيضا –كما ذكر السخاوي– أبو سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ) كتاب: "إصلاح غلط المحدثين".

وصنّف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) كتاب :"التطريف في التصحيف".

- حكم الاحتجاج بالمرسل:

قال ابن زكري:

والخبر المرسل قـــول التابـــع * قـال رسـول الله فاعـــرف ذا وع**

هـــذا الـــذي رســـمه الجـمهور * وقيـــل فـــيه إنـــــه المشـــهور**

وقيـــــل ذاك شـــرطـــه الكبيـــر * في خرج وصفه الذ وصفه الصغير**

وقيـــــل فـــيه إنـه المنقـــطع * فـهو رديـــفه لهـــــذا ينـــزع**

جماعـــة وقالـــــوا هذا الأصوب * وفصـــل الخطـــيب وهو الأقرب**

فقال فـــي التابـــع هو الأكـــثر * في غيـــره يصـــح لكن ينـــزر**

وشاع ذا فـــي الفقـــه والأصـــول * وفـــي الحديـــث ليس بالمقول**

قال الحُريشي:" وقيّده الحافظ ابن حجر: بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، ليخرج من لقيه كافرا فسمع منه ثم أسلم بعد موته، وحدث بما سمع منه كالتنوخي رسول هرقل، ورُويَ قيصر، فإنه مع كونه تابعيا محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال " (الحريشي، صفحة ق139/ب).

أراد الحُريشي أنه لا بد من قيد في تعريف المرسل بإخراج من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه، ثم أسلم بعد وفاته، فهذا لا يطلق عليه اسم الصحابي، لكن حديثه متصل غير مرسل، ولكن لندرة من حصل له هذا لم يقيّد كما سيأتي قول السخاوي.

وكلام الحريشي كأنه منقول عن السخاوي، أو السيوطي. قال السخاوي:" وَكَذَا قَيَّدَهُ شَيْخُنَا بِمَا سَمِعَهُ التَّابِعِيُّ مِنْ غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَخْرُجَ مَنْ لَقِيَهُ كَافِرًا فَسَمِعَ مِنْهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، كَالتَّنُّوخِيِّ رَسُولِ هِرَقْلَ ؛ فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ تَابِعِيًّا مَحْكُومٌ لِمَا سَمِعَهُ بِالِاتِّصَالِ لَا الْإِرْسَالِ، وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ، وَكَأَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَنْهُ لِنُدُورِهِ" (السخاوي، فتح المغيث، 2003، صفحة 170/1).

وقال السيوطي:" يُرَدُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْمُرْسَلِ بِالتَّابِعِيِّ مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ

كَافِرٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَهُوَ تَابِعِيٌّ اتِّفَاقًا، وَحَدِيثُهُ لَيْسَ بِمُرْسَلٍ، بَلْ مَوْصُولٌ، لَا خِلَافَ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، كَالتَّنُوخِيِّ رَسُولِ هِرَقْلَ، وَفِي رِوَايَةٍ قَيْصَرَ، فَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى، فِي مُسْنَدَيْهِمَا، وَسَاقَاهُ مَسَاقَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ" (السيوطي، صفحة 220/1).

7ـ خاتمة:

أهم النتائج التي نرصدها في هذا البحث:

– إن الدافع لتعقبات العلماء بعضهم على بعض في مؤلفاتهم هو تنقيحها وتصفيتها من الأوهام والأخطاء التي وقعت فيها، وكذلك صيانة القارئ والمطالع من متابعة المؤلف على خطئه ووهمه، ولا يخفى ما في ذلك من خدمة للعلم، وإتمام لفوائده.

– يُعد شرح الحريشي لمنظومة معلم الطلاب الشرح الوحيد.

– كغيره من الشراح وجدنا الحُريشي في شرحه على منظومة ابن زكري يتعقب الناظم .

– وتعقبات الحريشي مختصرة ،وبعضها غير صريح.

–ونجد الحُريشي أحيانا لا يعقب مباشرة بنفسه، وإنما يورد تعقبه بكلام غيره.

–وقد تنوعت تعقبات الحُريشي على ابن زكري حيث نجد فيها ما هو من قبيل الاستدراك، وتصحيح الخطأ،وإزالة اللبس.

– و تعقبات الحُريشي على ابن زكري في مجملها صحيحة صائبة، وبعضها تعقبات ليست في محلها .

التوصيات:

لعل هذا البحث يجعل من قرأه يحس دون شك بالإهمال الذي يتعرض له تراثنا الجزائري خاصة في العلوم الشرعية، فكم من طالب علم جزائري يعرف الإمام ابن زكري التلمساني، ويعرف تصانيفه التي لقيت اهتمام العلماء في عصره ومن بعده، ولذلك من لازم توصيات هذا البحث دعوة طلبة العلم والباحثين للاهتمام بتراث علماء الجزائر تحقيقا، ونشرا، ودراسة.

8ـ قائمة المراجع

1. إبراهيم البقاعي. (2008). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. الرياض: مكتبة الرشد.
2. أبو القاسم سعد الله. (2007). *تاريخ الجزائر الثقافي*. الجزائر: دار البصائر.
3. أحمد ابن حجر. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. الهند: دائرة المعارف.
4. أحمد ابن حجر. (1984). *النكت على كتاب ابن الصلاح*. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
5. أحمد ابن حجر. (2000). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*. دمشق: مطبعة الصباح.
6. أحمد ابن فارس. (1979). معجم *مقاييس اللغة*. بيروت: دار الفكر.
7. أحمد الوادي آشي. (1983). *الثبت*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
8. أحمد بابا التنبكتي. (2000). *نيل الابتهاج*. طرابلس: دار الكاتب.
9. أحمد بابا التنبكتي. (2002). *كفاية المحتاج*. بيروت: دار ابن حزم.
10. إسماعيل البغدادي. (بلا تاريخ). *هدية العارفين*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
11. بدر الدين القرافي. (2004). *توشيح الديباج*. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
12. جار الله الزمخشري. (1998). *أساس البلاغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
13. زكريا الأنصاري. (2002). *فتح الباقي*. بيروت: دار الكتب العلمية.
14. طاهر الجزائري. (1995). *توجيه النظر*. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
15. عبد الحي الكتاني. (1982). *فهرس الفهارس*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
16. عبد الرحمن ابن الجوزي. (1966). *الموضوعات*. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
17. عبد الرحمن الأنصاري. (1970). *تحفة المحبين*. تونس: المكتبة العتيقة.
18. عبد الرحمن السيوطي. (بلا تاريخ). *تدريب الراوي*. دار طيبة.
19. عثمان ابن الصلاح. (1986). *معرفة أنواع علم الحديث*. دمشق،بيروت: دار الفكر،دار الفكر المعاصر.
20. عثمان الداني. (2006). *بيان المسند والمرسل والمنقطع*. مؤسسة بينونة.
21. علي الأشموني. (1998). *شرح ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.
22. علي الحريشي. (بلا تاريخ). *شرح منظومة ابن زكري*.
23. عمر ابن الملقن. (1413هـ). *المقنع في علوم الحديث*. الرياض: دار فواز للنشر.
24. عمر ابن الملقن. (1988). *التذكرة في علوم الحديث*. عمان: دار عمار.
25. محمد ابن الوزير. (1992). *العواصم والقواصم*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
26. محمد ابن مفلح. (بلا تاريخ). *الآداب الشرعية*. بيروت: عالم الكتب.

27. محمد الحاكم النيسابوري. (1977). *معرفة علوم الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية.
28. محمد الذهبي. (1963). *ميزان الاعتدال*. بيروت: دار المعرفة.
29. محمد الذهبي. (1985). *سير أعلام النبلاء*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
30. محمد الزبيدي. (بلا تاريخ). *تاج العروس*. دار الهداية.
31. محمد الزركشي. (1998). *النكت على مقدمة ابن الصلاح*. الرياض: أضواء السلف.
32. محمد السخاوي. (2001). *الغاية في شرح الهداية في علم الرواية*. مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
33. محمد السخاوي. (2003). *فتح المغيث*. مصر: مكتبة السنة.
34. محمد السخاوي. (بلا تاريخ). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: دار مكتبة الحياة.
35. محمد خليل الحسيني. (1988). *سلك الدرر*. بيروت: دار البشائر الإسلامية،دار ابن حزم.
36. محمد عميم الإحسان البركتي. (2003). *التعريفات الفقهية*. بيروت: دار الكتب العلمية.
37. محمد مخلوف. (2003). *شجرة النور الزكية*. بيروت: دار الكتب العلمية.
38. محمد مكرم ابن منظور. (1414هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
39. يوسف ابن عبد البر. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. المغرب: وزارة الأوقاف.